2023/52.

واردات عدد .....
07 ديسمبر 2023
E
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 22 جوان 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلقة بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجددة

فصل وحيد: تتم الموافقة على اتفاقية الضمان الملحقة بهذا القانون والمبرمة بتونس بتاريخ 22 جوان 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلقة بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز بمبلغ قدره مائتان وسبعة وأربعون مليون (247.000.000) أورو للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجددة.

2023/52.

2023/52
واردات عدد .....
07 ديسمبر 2023
E
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

شرح الأسبـــاب

(مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 22 جوان 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلقة بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجددة)

يهدف مشروع القانون المعروض إلى الموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتونس بتاريخ 22 جوان 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلقة بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز بقيمة 247 مليون أورو للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجددة (ELMED) موضوع اتفاق القرض المبرم بين الطرفين بنفس التاريخ.

ا-الإطار العام للمشروع:

شهد الطلب على الطاقة الكهربائية في تونس زيادة مستمرة خلال العقد الماضي حيث شهد ارتفاعا مطردا بمعدل 1.5 ٪ سنويًا خلال الفترة الممتدة بين 2010 و2021. هذا وقد اعتمد المزيج الطاقي (Mix énergétique) في البلاد خلال سنة 2021 على الغاز الطبيعي بمعدل 53٪ وعلى النفط بمعدل 46٪ واللذين تستوردهما الدولة بينما لا تساهم الطاقات المتجددة إلا بنسبة 1٪ فقط من احتياجات الطاقة الأولية.

كما شهدت العشرية الأخيرة أيضا زيادة كبيرة في معدل الاعتماد على واردات النفط والغاز في بلادنا، حيث كانت هذه الواردات تغطي خلال سنة 2010 نسبة 7٪ من احتياجات البلاد من الطاقة في حين بلغت خلال سنة 2021 نسبة 30٪. وأدى هذا الاعتماد المتزايد على الواردات من المحروقات إلى تأثر نسق التزود بهذه المواد بصفة كبيرة بتقلبات أسعار النفط والغاز بالأسواق الدولية والتي ترتبط بدورها ارتباطا وثيقا بالتقلبات الاقتصادية والسياسية الدولية.

وبالنظر إلى هذه الوضعية الدقيقة والتي تمثل عبئا كبيرا على كاهل ميزانية الدولة، وباعتبار توفر إمكانيات كبيرة لبلادنا في مجال الطاقات المتجددة، تم التوجه من قبل الحكومة نحو استغلال أفضل لهذه الإمكانات قصد تلبية الاحتياجات الوطنية من الطاقات الأولية وتعزيز فرص التصدير في هذا المجال. حيث تتمتع

2023/52

تونس بموارد هامة من الطاقات المتجددة بإمكانيات تبلغ 280 جيجاواط من الطاقة الشمسية و10 جيجاوات من طاقة الرياح.

وفي هذا الإطار تم خلال سنة 2015 وضع الخطة الوطنية للطاقة الشمسية والتي تهدف إلى اعتماد مصادر الطاقة المتجددة في إنتاج للكهرباء بـــنسبة 30٪ بحلول سنة 2030 (15٪ من طاقة الرياح، و10٪ من الطاقة الشمسية الكهروضوئية و5٪ من الطاقة الشمسية المركزة). هذا وقد تم في إطار الاستراتيجية الوطنية للحد من انبعاثات الكربون الترفيع في هذه النسبة إلى50٪ بحلول عام 2035 و80٪ بحلول عام 2050.

وتنفيذا لهذه التوجهات شرعت الحكومة في الإصلاحات اللازمة لتطوير هذا القطاع على غرار تبسيط إجراءات الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة ودعم الشركة التونسية للكهرباء والغاز قصد تحسين أدائها ووضع الإطار التشريعي المناسب لهذه التوجهات.

وفي نفس السياق قامت الشركة التونسية للكهرباء والغاز بدورها بجملة من الاستثمارات والتدابير بهدف جعل قطاع الكهرباء أكثر مرونة، لا سيما فيما يتعلق بتخزين البطاريات. هذا إلى جانب السعي إلى تدعيم الاندماج الإقليمي لتونس في مجال الطاقة لاسيما من خلال مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجددة (ELMED).

II- تقديم مشروع ELMED ومكوناته:

1- أهداف المشروع:

يندرج مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجددة (ELMED) في إطار التوجهات التنموية للبلاد المنصوص عليها صلب مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة 2023-2025 كما يتوافق هذا المشروع بصفة كاملة مع الرؤية الاستراتيجية لقطاع الطاقة 2050. وهو يهدف بالأساس إلى الترفيع في القدرات الوطنية لتبادل الكهرباء بين تونس وأوروبا والذي من شأنه أن يعود بالنفع على الأسر التونسية من خلال التخفيض في تكلفة استهلاك الكهرباء وأيضا على الشركات التونسية من خلال إتاحة فرص استثمار كبيرة في مجال الطاقات المتجددة ستمكن بدورها من المساهمة بصفة كبيرة في دفع النمو الاقتصادي للبلاد بصفة عامة. وسيساهم هذا المشروع:

*على المدى القصير، في تحسين الأمن الطاقي في تونس والمساهمة في تحقيق أهداف الحد من انبعاثات الكربون والغازات المؤدية الى الاحتباس الحراري وتنويع المزيج الطاقي وتخفيض كلفة إنتاج الكهرباء وتعزيز الجدوى المالية للقطاع من خلال الحد من الاعتماد على الواردات من الغاز الطبيعي والنفط والذي سيؤدي بدوره إلى تخفيف العبء على ميزانية الدولة.

*أما على المدى الطويل وبالتوازي مع الاستغلال الأكمل لإمكانيات البلاد من الطاقة المتجددة سيمكن ELMED من :

– ترسيخ مكانة تونس كمصدّر صاف للكهرباء لإيطاليا وما لذلك من تأثير إيجابي على الترفيع في إجمالي الصادرات الوطنية بما يدعم النمو الاقتصادي للبلاد

– تعزيز إدراج تونس صلب أسواق الطاقة الأورومتوسطية وتعزيز ترابطها مع مختلف بلدان البحر الأبيض المتوسط وذلك باعتباره ثاني مشروع ربط بين إفريقيا وأوروبا بعد المشروع الذي يربط المغرب بإسبانيا عبر مضيق جبل طارق.

– سيتيح ELMED إمكانية إدماج سوق الكهرباء المغاربية مع سوق الكهرباء الأوروبية وهو ما سيؤدي إلى مزيد تدعيم التبادل الكهربائي بين تونس وكل من الجزائر وليبيا مستقبلا.

2- كلفة المشروع وكيفية تمويله:

تقدر الكلفة الإجمالية لمشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا " ELMED" بحوالي 964.2 مليون أورو سيتم تغطيتها بالتساوي من قبل الجهتين المسؤولتين عن تنفيذ هذا المشروع بتونس وإيطاليا وهما على التوالي الشركة التونسية للكهرباء والغاز ومؤسسة TERNA عن الجانب الإيطالي.

ويتكون هذا المشروع الضخم من:

– قناة تبادل بحرية بطول 200 كلم بين تونس وصقلية إلى جانب محطتين لتحويل التيار الكهربائي (واحدة في تونس والأخرى في صقلية)، بتكلفة تقديرية تبلغ 840 مليون أورو،

– تعزيز الشبكة الوطنية لنقل الكهرباء بتكلفة تقديرية تبلغ 110 مليون أورو،

– الدعم الفني للجانب التونسي قصد حسن تنفيذ مختلف مكونات المشروع لما تتميز به من الدقة الفنية والتعقيد. هذا بالإضافة توفير المساعدة الفنية اللازمة لتدعيم مصادر الطاقة المتجددة، بتكلفة تقدر بـــ 14.2 مليون أورو.

وسيتم تمويل هذا المشروع كالآتي:

– منحة من الاتحاد الأوروبي بقيمة 307.6 مليون أورو يتم توزيعها بالتساوي بين تونس وإيطاليا قصد تمويل قناة التبادل البحرية ومحطتي تحويل الكهرباء في البلدين.

أما المبلغ المتبقي وهو حوالي 657 مليون أورو فسيتم تمويله بالتساوي بين مؤسسة TERNA الإيطالية والشركة التونسية للكهرباء والغاز والتي ستعتمد على مصادر الاقتراض الخارجي، لاسيما الأوروبية منها، باعتبار محدودية مواردها الخاصة.

وفي هذا الإطار يندرج القرض المسند من قبل البنك الدولي للإنشاء والتعمير بضمان الدولة لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز بمبلغ يقدر بـــ 247 مليون أورو، علما بأنه قد سبق له تمويل الدراسات الأولية المتعلقة بهذا المشروع من خلال هبة قابلة للاسترجاع تم منحها خلال سنة 2018.

كما سيتولى البنك تعبئة تمويل ميسّر من قبل الصندوق الأخضر للمناخ (GCF) بمبلغ 20 مليون دولار لدعم الاستثمارات الهادفة إلى تعزيز الشبكة الوطنية لنقل الكهرباء، فضلا عن توفير هبة بمبلغ 5 مليون دولار من قبل نفس الصندوق، في شكل مساعدة فنية لتطوير منظومة الطاقات المتجددة بتونس لا سيما دعم إنشاء "مركز امتياز في مجال الطاقات المتجددة " في ولاية تطاوين.

III- قرض البنك الدولي للإنشاء والتعمير:

سيتم من خلال قرض البنك الدولي سابق الذكر تمويل المكونات الفرعية التالية للمشروع:

1 – محطة لتحويل الكهرباء: بناء ووضع محطّة تحويل للكهرباء المستمرّة ذات جهد عالي (CCHT) قيد التشغيل بقدرة تشغيلية تناهز 400 kV بملاعبي (قليبية) مع إقتناء وتركيب المعدّات اللازمة لإشتغلالها.

2– تدعيم الشبكة التونسية لنقل الكهرباء: تنفيذ أشغال بناء وتدعيم الشبكة الآتي ذكرها، قصد ربط المحطّة الجديدة للتحويل CCHT التي سيقع تنفيذها بعنوان المكوّن عدد 1 بالشبكة الموجودة :

- محطّة فرعيّة بقدرة تشغيلية تناهز 400/225 Kv بقرمبالية 2.
- خطّ نقل جوّي مزدوج الدائرة (à double circuit) بقدرة تشغيلية تناهز 400 kV، بطول يقارب 65 كم بين محطّة التحويل CCHT والمحطّة الفرعية التي تناهز قدرتها التشغيلية 400 kV بقرمبالية 2.
- خطّ بين المحطّة الفرعية بقرمبالية 2 والمحطة الفرعية بالمرناقية بطول يقارب 51 كم (باعتبار كوابل إثنين تحت أرضيّة بقدرة تشغيلية تقدّر بـــ 400 kV على مستوى المحطّة الفرعيّة بالمرناقيّة).

3– دعم تنفيذ المشروع والمساعدة الفنية لاستغلال الطاقات المتجدّدة المتغيّرة (ERV) :

1.3. دعم لإعداد وإنجاز المشروع وذلك من خلال:

- تقديم الإحاطة الفنية والتدريب لوحدة إنجاز المشروع UGP لدعم قداتها في مجال التصرّف والتنفيذ ومتابعة وتقييم المشروع (لاسيما فيما يتعلق بالجوانب البيئية والاجتماعية للمشروع)،
- انتداب مهندس مختص مكلّف بدعم وحدة إنجاز المشروع لإنجاز المكونين 1 و2 سابقي الذكر.
- التكفل بتسديد المبلغ المستحق من قبل الدولة بعنوان الهبة القابلة للاسترجاع والتي تم تقديمها من قبل البنك الدولي لإنجاز الدراسات المتعلقة بهذا المشروع خلال سنة 2018.

2.3. دعم القدرات في مجال استغلال الطاقات المتجدّدة المتغيّرة (ERV): وذلك من خلال:

- القيام بدراسات الجدوى التمهيدية اللازمة لتطوير الاستثمارات المستقبلية في مجال الطاقات المتجدّدة (لا سيما تلك المتعلقة بسبل الحدّ من المخاطر البيئية والاجتماعية لهذه المشاريع).

- تقديم المساعدة الفنية اللازمة (بما في ذلك الخدمات القانونية والمالية والإستشارية) وتنظيم دورات تكوين قصد دعم قواعد التنافسية في مسار إعداد طلبات العروض المتعلقة بالاستثمارات المستقبلية في مجال الطاقات المتجدّدة.

IV- الشروط المالية لقرض البنك الدولي:

سيتم منح هذا القرض لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز بضمان الدولة حسب الشروط المالية التالية:

- فترة السداد: 35 سنة مع 5 سنوات إمهال،

- نسبة الفائدة = ((نسبة الفائدة اليوريبور6 أشهر (Euribor 6 mois) وتبلغ حاليا 3.972%) + (نسبة فائدة متغيرة وتبلغ حاليا 1.14%)) وتبلغ حاليا 5.112%،

-عمولة افتتاح: 0.25% من المبلغ الجملي للقرض تخصم مباشرة عند دخوله حيز النفاذ،

-عمولة تعهد: 0.25% من مبلغ القرض غير المسحوب يتم احتسابها ابتداء من 60 يوما بعد تاريخ إمضاء اتفاق القرض.

ذلك هو موضوع مشروع القانون المصاحب.